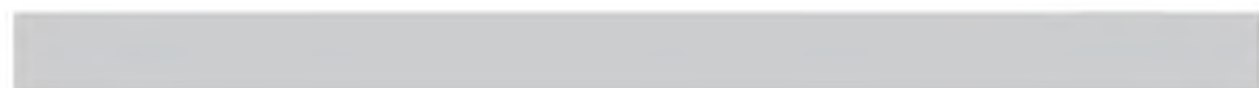




أثر فهم التقسيمات اللفظية في الرد على نفاة الصفات

د. أمال بنت عبد العزيز العمرو
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة - كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



أثر فهم التقسيمات اللفظية

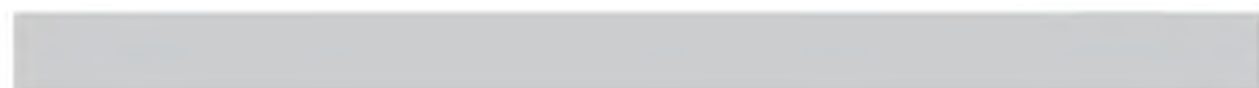
في الرد على نقاة الصفات

د. أمال بنت عبد العزيز العمري

قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة – كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

يوضح هذا البحث أهمية العناية بفهم لمصطلحات، وتحديد معانيها، لفهم المقصود منها، والرد على من يخالف المعاني الصحيحة في ذلك. ويشرح هذا البحث مجموعة من التقسيمات اللفظية الاصطلاحية كقسمة اللفظ إلى كلي وجزئي ومتواطئ ومشتكك ومشترك، وحقيقة ومجاز، ومداول الواحد بالنوع والواحد بالعدد، وقسمة اللفظ من حيث مصدره إلى ألفاظ شرعية وأخرى غير واردة في الكتاب والسنة. ويبين هذا البحث كيفية الإفادة من فهم هذه التقسيمات فهما صحيحا في الرد على المخالفين في باب الصفات، كما يتضح لنا أن الفلاسفة وهم يضعون تلك الاصطلاحات والتقسيمات، وقد زعموا أنها تعصم الذهن عن الخطأ في الفكر، ومع تلك وقعوا في متناقضات هائلة، مما يدل على أن العاصم هو التمسك بكتاب الله وسنة رسوله، وأن الصحيح من اصطلاحاتهم هو وسيلة للفهم، لا يعصم عن الزلل. ويبين هذا البحث العلاقة بين اللغة والعقيدة، وأهمية الرجوع للغة العرب من أجل فهم المعاني وتفسيرها، يعد الرجوع للكتاب والسنة.



المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين؛ أما بعد فقد وقع كثير من الطوائف في التعطيل ونفي الصفات، على درجات قيمة بينهم. وقد كان لهم تقسيمات لفظية اصطلاحوا عليها، إلا أنهم طبقوها بشكل خاطيء على باب الصفات، تارة جهلا منهم، وتارة تلبيسا على غيرهم ممن لا يفهم عباراتهم، كما أحدث التطبيق الخاطيء لتلك التقسيمات إشكالات كثيرة في باب الصفات لغيرهم من الطوائف. وفي هذا البحث العوجز سأشرح مجموعة من تلك المصطلحات، وكيفية تطبيقها على باب الصفات بما يتوافق مع منهج أهل السنة والجماعة، وبيان مآلدي المخالفين من أخطاء حولها، والاستفادة منها في الرد على النفاة، فالرد على المخالف بلغته واصطلاحه أدعى لقبوله وفهمه، يقول الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) وهو الذي انقلب على الفلاسفة ورد عليهم "وكما لا يحسن إرشاد المتعلم إلا بلغته، لا يحسن إيصال المعقول إلى فهمه، إلا بأمثلة هي أثبت في معرفته"^(١). وقال بعد أن رد على الفلاسفة في كتابه التهافت: "قرأنا ناظرناهم بلغتهم، وخاطبتناهم على حكم اصطلاحاتهم التي تواطؤوا عليها في المنطق"^(٢). ويقول شيخ الإسلام -رحمه الله- "وإن لم يمكن مخاطبتهم إلا بلغتهم فبيان ضلالهم، ودفع صيالهم عن الإسلام بلغتهم أولى من الإمساك عن ذلك لأجل مجرد اللفظ"^(٣).

وقد رد بعض السلف على النفاة من خلال اصطلاحاتهم، لكن لم أطلع على بحث حصر تلك التقسيمات أو جملة منها ثم رد من خلالها على المخالفين، ومع أهمية الكتابة في ذلك رأيت أن أجمع بعض التقسيمات اللفظية التي اصطلاحوا عليها، ثم أرد عليهم بما يبين مخالفتهم ما اصطلاحوا عليه ومناقضتهم لأنفسهم، وقد كانت خطة البحث كالآتي:

التمهيد: تعريف اللفظ والمصطلح.

المبحث الأول: - أمر فهم السلي والجزي.

(١) معيار العلم في المنطق ص ٢٨.

(٢) معيار العلم في المنطق ص ٢٧.

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل ٢/٢٣٩.

المبحث الثاني:- أثر فهم المتواطىء والمشحك والمشتراك اللفظي.

المبحث الثالث:- أثر فهم الحقيقة والمجاز.

المبحث الرابع:- أثر فهم الواحد بالعدد والواحد بالنوع.

ثم أضفت مبحثاً يبين قسمة معمة أغفلها هؤلاء، وهي تصيد في كيفية التعامل مع ما يطلق في باب الصفات من الفاظ وهو:

المبحث الخامس:- النظر إلى مصدر اللفظ.

الخاتمة.

وكان منهجي في البحث هو شرح القسمة اللفظية، ثم بيان المخالفين في باب الصفات الذين ناقضوا تلك القسمة اللفظية، والرد عليهم من خلال مخالفتهم للقسمة المنطقية الصحيحة في ذلك التقسيم اللفظي، من باب الرد عليهم بأصطلاحهم. وقد اعتمدت في بحثي على المراجع الأصلية، ووثقت الأقوال من مصادرهما، وبذلت وسعي لتوضيح ما غمض في هذا الموضوع، والله أسأل أن ينفع به، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

تمهيد: تعريف اللفظ والمصطلح:

أولاً: تعريف اللفظ^(١):

يعرف ابن سينا (ت ٤٢٨) اللفظ فيقول: "اللفظ المفرد هو الذي يدل على معنى، ولا جزء من أجزائه يدل بالذات على جزء من أجزاء ذلك المعنى"^(٢)، ويقول الغزالي عن اللفظ المفرد: "هو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على شيء أصلاً، حين هو جزؤه"^(٣). ويعرفه التفتازاني (ت ٧٩٣) بقوله: "اللفظ ما يتألف من المقاطع"^(٤)، وقال الطوفي (ت ٧١٠): "اللفظ صوت معتد على بعض مخارج الحروف"^(٥). ويلاحظ تقارب التعريفين الأولين، ويختلف عنها تعريف التفتازاني والطوفي حيث يدخل في تعريفهما ما دل على معنى، وما لا يدل على معنى من الألفاظ، وتابعهما على ذلك جماعة من المتأخرين^(٦)، وهؤلاء قد بنوا ذلك على أن في اللغة ألفاظاً مفهولة وألفاظاً مستعملة، والذي يترجح أن اللفظ هو ما دل على معنى، أما ما لا يدل على معنى فهو ليس من اللغة المخاطب بها، بل ذكره العرب في الأبنية المهملة^(٧).

ثانياً: تعريف المصطلح^(٨):

يقول الجرجاني في تعريف الاصطلاح: "الاصطلاح عبارة عن اتفاق قام على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضع الأول"^(٩)، وقيل: "الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بلزاه المعنى"^(١٠).

(١) انظر بحث الدكتوراه (الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية جمع ودراسة) للدكتور ه أمال العمر، ص ٤٤.

(٢) النجاة في المنطق والإلهيات لابن سينا ١/١٧١.

(٣) معيار العلم ص ٤٩، وانظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١/٣٥٦.

(٤) شرح المقاصد للتفتازاني ٢/٢٨٤، والمقطع عنده حرف مع حركة أو حرف متحرك مع ساكن بعده.

(٥) شرح مختصر الروضة ١/٥١٠، وانظر: الكليات لأبي البقاء الكفوي ص ٧٩٥.

(٦) انظر: التوقيف على مهمات التعاريف للناوي ص ٦٢٢، الكليات لأبي البقاء الكفوي ص ٧٩٥، موسوعة مصطلحات دستور العلماء لأحمد نكري ص ٧٧١، كشاف اصطلاحات العلوم والفنون للتهانوي ١/٢٩٦-٢٩٧.

(٧) انظر: الصاحبي لابن فارس ص ٨٢.

(٨) انظر بحث الدكتوراه (الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية جمع ودراسة) ص ٥١.

(٩) التعريفات ص ٥٠.

(١٠) التعريفات ص ٥٠.



وقيل: "الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين"^(١). وجاء في المعجم العربي أن "الاصطلاح لفظ، أو شيء، اتفقت طائفة مخصوصة على وضعه"^(٢).

ويعرف الدكتور بكر أبو زيد (١٤٢٩) الاصطلاح بأنه: "اللفظ المختار للدلالة على شيء معلوم ليتميز به عما سواه"^(٣).

وجميع هذه التعريفات باستثناء تعريف الشيخ بكر أبو زيد، اتفقت على أن واضع المصطلح طائفة أو جماعة وهذه سمة المصطلح، ويمكن الجمع بين هذه التعريفات بأن نقول: المصطلح لفظ اختاره طائفة للدلالة على شيء معلوم ليتميز به عما سواه.

ثالثاً: الفرق بين المصطلح واللفظ^(٤):

بعد تعريف المصطلح واللفظ يتضح الفرق بينهما. فإن بينهما عموم وخصوص. فكل مصطلح لفظي هو لفظ، وليس كل لفظ هو مصطلح، فاللفظ أعم والمصطلح أخص. رابعاً: تقسيم الألفاظ:

قسم أهل اللغة والأصول والمنطق الألفاظ عدة تقسيمات تارة بالنظر إلى عموم المعنى وخصوصه. وتارة بالنظر إلى الألفاظ ونسبتها إلى المعاني، كما قسم البعض الألفاظ بالنظر إلى مصدرها، فمن هذه الأقسام الكلي والجزئي، والمشتراك، والمتواطئ والمشكك، وغيرها. كما سيأتي بيانه، ومع أن جل هذه التقسيمات صادر عن الفلاسفة والمتكلمين، إلا أنه قد حصل لهم اضطراب كبير عندما نزلوها على باب الصفات، فقد طبقوها بناء على تصورهم للصفات من حيث نقيضها، وأويلها، فصارت تلك التقسيمات ترد عليهم باطلهم، ومن خلال بيان معانيها يمكن بيان الخطأ الذي وقعوا به في باب الصفات. وفي المباحث القادمة بيان تفصيلي لتلك التقسيمات، والرد على المعطلة من خلالها.

(١) التعريفات ص ٥٠.

(٢) المعجم العربي الأساسي ص ٧٤٤.

(٣) فقه النوازل للدكتور بكر أبو زيد ١/٢٢٣.

(٤) انظر: بحث الدكتور اه (الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية جمع ودراسة) ص ٥٣.

المبحث الأول: أثر فهم الكلي والجزئي:

يقسم الفلاسفة اللفظ بالنظر إلى عموم المعنى وخصوصه إلى قسمين:

١- الجزئي: وهو ما يمنع نفس تصور معناه، عن وقوع الشراكة في مفهومه كقولك: (زيد) و(هذه الشجرة) و(هذا الفرس) ^(١).

٢- الكلي: وهو الذي لا يمنع مفهومه أن يشترك في معناه كثيرون، كقولك (الإنسان) و(الفرس) ^(٢).

والكلي هو لفظ مطلق عام وله أنواع منها المشكك والمتواطئ والمشتراك، وسيأتي شرحها لاحقاً.

والذي يتبين من خلال التعريف لهذين القسمين، أن الجزئي هو أعيان الأشياء الموجودة حولنا خارج الذهن، وأن الكلي لا وجود له في الخارج إلا من خلال أفراده وهي الجزئي، وإلا فالكلي وجوده داخل الذهن فقط، وهذا ما يصرح به الفلاسفة، يقول ابن سينا: "فلا كلي عامي في الوجود، بل وجود الكلي عاماً بالفعل إنما هو في العقل" ^(٣).

ويقول الرازي: "الكليات لا وجود لها في الأعيان" ^(٤). ويقول: "وأما الكلي فلا وجود له إلا في الذهن" ^(٥). ويقول في شرح الإشارات: "وأما الكلي من حيث هو كلي فليس بموجود في الأعيان. لأنه من المحال أن يوجد شيء بعينه في الأعيان ثم إنه يكون مشتركاً فيه بين كثيرين" ^(٦).

١- الرد على الفلاسفة:

مع أن هذا التقسيم صادر عن الفلاسفة، إلا أنهم وقعوا في عدة أخطاء منها:

(١) انظر: معيار العلم ص ٤٤. النجاة ١/٣٢. الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١/٤٠. العيين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين للآمدي ص ٧٢.

(٢) انظر: النجاة ١/٣٢. معيار العلم ص ٤٥. تلخيص منطق أرسطو لابن رشد ٢/٩٧. الإحكام للآمدي ١/٣٩. المبين للآمدي ص ٧٢. الألفاظ المستعملة في المنطق للفارابي ص ٥٨-٥٩.

(٣) النجاة ٢/٧٣.

(٤) العياض المشرقية للرازي ١/٦٧٤.

(٥) المباحث المشرقية ١/٥٧٥.

(٦) شرح الإشارات والتنبيهات للرازي ١/٥٨. نقلاً عن موسوعة مصطلحات فخر الدين الرازي للدكتور سمير دغيم.

أولاً: القول بأن الله يعلم الكليات ولا يعلم الجزئيات^(١)، وحقيقة هذه المقولة نفي صفة العلم عن الله تعالى. لأن الموجودات هي جزئيات، وإذا كان لا يعلمها فهو -تعالى- لا يعلم شيئاً. كما أن الكليات هي أمور ذهنية لا وجود لها في الخارج بشكل كلي، وبالتالي فالذي يعلم الكليات فقط ليس بعالم.

يقول شيخ الإسلام: "من قال من المتفلسفة إنه سبحانه وتعالى يعلم الأشياء على وجه كلي لا جزئي، فحقيقة قوله إنه لم يعلم شيئاً من الموجودات، فإنه ليس في الموجودات إلا ما هو معين جزئي، ولكليات إنما تكون في العلم، لا سيما وهم يقولون إنما علم الأشياء لأنه مبدؤها وسببها، والعلم بالسبب يوجب العلم بالمسبب، ومن المعلوم أنه مبدع للأمور المعينة المشخصة الجزئية، كالأفلاك المعينة والعقول المعينة، وأول الصادات عنه - على أصلهم - العقل الأول، وهو معين، فهل يكون من التناقض وفساد العقل في الإلهيات أعظم من هذا؟"^(٢)

ثانياً: القول بوجود كليات مطلقة خارج الذهن، وهو ما لم يقله أحد غيرهم، إلا من قلدهم، ومن تلك قولهم في تعريف العقل الفعال أنه: "جوهر صوري ذاته ماهية مجردة في ذاتها، لا بتجريد غيرها لها عن المادة، وعن علائق المادة، بل هي ماهية كلية موجودة"^(٣). فهنا تناقض ظاهر في قولهم كلي وموجود؟ قال كلي لا وجود له إلا في الذهن، وبالتالي يكون محصلة قولهم في العقل الفعال أنه غير موجود، وهي حقيقة قولهم التي يحاولون إخفاءها باستخدام تلك المصطلحات.

ويلزمهم على ذلك أحد أمرين: إما تعديل تعريفهم للعقل الفعال وعدم إطلاق لفظ كلي عليه، أو يلزمهم القول بإنكار حقيقة العقل الفعال ويقصدون به جبريل عليه السلام والملائكة المقربين، وأن وجوده في الذهن، وهذا ينطبق على كل ما هو موجود ومتعين من المخلوقات، أنه لا يكون كلياً، بل هو جزئي.

وهذه المسألة خارجة عن باب الصفات، لكن أوردتها لأنها أثرت في أقوال غيرهم من الطوائف عندما قالوا بمثل ذلك غيماً يتعلق بالصفات.

(١) انظر: تصانيف الفلاسفة للغزالي ص ١١٨-١٢٥، المطالب العالية للرازي ١٥٩/٣-١٦٤، شرح المقاصد ١/١٢١.
(٢) درء تعارض العقل والنقل ٥/١٢٣، وانظر لردود أخرى: المطالب العالية ١٦٤/٣، شرح المقاصد ١٢١/٤-١٢٧.
(٣) معيار العلم ص ٢٧٩، وانظر: الحدود لابن سينا ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب للدكتور عبد الأمير الأعسم ص ٢٤١.

٢- ائرد على المتكلمين؛

قند بعض لمتكلمين الملازمة في القول بوجود كليات خارج الله، وزعم بعضهم أن ألفاظ الصفات هي كليات يشترك فيها الخالق والمخلوق خارج الله، واعتقدوا أن الاتفاق في الاسم والمعنى الكلي العام يستلزم التمثيل، مما أدى بهم إلى نفي الصفات، وهذا خطأ مركب، كما أنه لا يمكن لعقل تصوره فصلاً عن النظر فيه.

واصل حصنهم من وجهين؛

١- اعتماد وجود كلي مشترك فيه خرج الله.

٢- اعتماد وجود الكلي كجزء من المعين الجبري.

ومن ذلك قول الزاري: "وأما طبيعة الكلي فيها تصوير بعينها جرتية مثل الإنسان إذا صر هذا الإنسان"^(١). ويقول "إن كلي مشترك بين جرياته، والمشارك نسبه إلى كل واحد من جرياته المصدرية فيه نسبة واحدة"^(٢).

وعليه بواقي الصفات للاتفاق في اللفظ، ومعنى الكلي، مما يؤدي للاشتراك في ذات واحدة برغمهم يقول شيخ الإسلام رحمه الله: "فلتدبر العاقل هذا المقام المارق، فإنه زى فيه خرق من أولي النظر الخنصين في الحقائق، حتى ضو أن هذه المعاني العامة المظلمة لكيفية تكون موجودة في خارج كذلك وضو أن الله سبحانه موجود حي عليم، وبعد موجود حي عليم أنه يرم وجود موجود في الخارج يشترك فيه الرب والعبد، وأن يكون ذلك الموجود بعينه في العبد والرب بل وفي كل موجود"^(٣).

وقد تبين من خلال فهم كلي والجبري عدم وقوع التمثيل في الصفات عند الاتفاق في اللفظ والمعنى الكلي العام، وهو المصدر المشترك بين المسميين، ولا يستلزم تماثلاً بين الخالق والمخلوق، فإن هذا المصدر المشترك لا يوجد خارج الله، إنما هو معنى مشترك عند الإطلاق، لأن المعنى العام في الله لا يخص بأحد حتى يقع التشابه.

ولأن هناك قدراً مميّزاً، فعند الإضافة يكون الفرق بين الخالق والمخلوق، فيتميز الخالق تعالى بالكمال بمطلق، وينقيد المخلوق بما يخصه من انقاص والضعف، بل حتى المخلوقات تتفاوت في جودها في الصفة ذاتها، فكيف ما بينها وبين خالقها تعالى

(١) المباحث المشرقية ١/ ٥٧٥

(٢) المباحث المشرقية ١/ ٦٣١

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٥/ ٢٢٠



و لأمدني قد بين فساد هذا في غير موضع من كتبه^(١) مثل كلامه على المرق ببن المصطلق والمقيد و الكلي والجرتي وغير ذلك، وزيف ظن من يظن أن الكلي يكون جزءاً من المعين، وبين خطأ من يمول ذلك ظاراري وغيره، فلو رجع إلى أصله الصحيح الذي ذكره في الكلي والجرتي، والمطلق والمعين، لعلم فساد هذه الحجة^(٢)

ومن أسباب ذلك الالتباس الذي وقعوا فيه، وترددت أقوالهم بسببه حتى تناقضوا كما يقول شيخ الإسلام: "ولكن لمرط التباس أقوالهم ومن دخلها من الباطل يدي اشتبه عليهم وعلى غيرهم تعلق ذهن كثير من الأدكياء في حججهم، ويدخلون في صلالهم من غير تقطن لبان فسادها، كالاراري و الأمدي ونحوهما، تارة يسمعون وجود انصور الذهبية حتى يسمعون ثبوت الكلي في الذهب، وتارة يجعون ذلك ثابتاً في الجرح"^(٣)

وتفليدهم لأهل المصطلق في باطلهم كان من أسباب صلالهم أبصاراً يقول شيخ الإسلام: "فهذا تناقض هؤلاء الذين هم من أشهر المتأخرين بالنظر والتحقيق بمفلسة والكلام، قد صلوا في هذا النقل، وهذا البحث، في مثل هذا الأصل صلالاً لا يقع فيه أصعب العوام، وذلك لما تلقوه عن بعض أهل المصطلق من القواعد فاسدة، التي هي عن يهدي والرشد حادثة، حيث طلبوا أن الكليات المظمنة ثابتة في الخارج، جزءاً من المعينات، وأن ذلك يقتضي تركيب «معين من ذلك الكلي المشترك ومما يختص به فله مهم على هذا القول أن يكون الرب تعالى الواجب الوجود مركب من الوجود المشترك ومما يختص به من الوجوب أو وجود أو ماهية مع به من مشهور عند هل ينطق أن بكليات إم تكون كليات في لأذهال لا في لأعين"^(٤)

٣- الرد على أهل وحدة الوجود

"هل وحدة الوجود زعموا أن الوجود واحد هو عين الرب وعين جميع المخلوقات، حتى قال ابن عربي في فصوصه: "ومن أسمائه الحسنى، العلي، عني عني من وما ثم إلا هو؟ فهو لعني لذاته أو عن ماذا وما هو إلا هو، فعنوه لنفسه، وهو من حيث الوجود عين الموجودات، فالمسمى محدثات هي العلية لذاتها وليسب، لا هو"^(٥)، ويقول، "وإن أخذنا

(١) انظر الأحكام في أصول الأحكام ٢/٢-٢٠٤-٢٠٥

(٢) درء التعارض ٥/ ١٢٠

(٣) درء التعارض ٥/ ١٢

(٤) مجموع الفتاوى ٥/ ٣٣٣

(٥) فصوص الحكم ص ٧٦



المبحث الثاني: - أثر فهم المتراض والمشتك والمشتك اللفظي:

تنقسم الألفاظ بالنظر إلى نسبتها إلى المعاني إلى: متواطئة، ومشتكة ومشتكة، ومترادفة، ومباينة، ومتشابهة^(١)

١- اللفظ المتواطئ: هو الكلي الذي يكون حصول معناه وصدقه على أفراد اذهنية والحارجية على السوية، كالإنسان على ريد وعمرو^(٢)، وقيل: هو الذي ثمائن معانيه في موارد ألفاضه، وهو المتواطئ الخاص^(٣).

٢- اللفظ المشتك: هو الكلي الذي لم يتساو صدقه على أفراد، بل كان حصوله في بعضه أولى، أو أقدم، أو أشد من البعض الآخر، كالوجود فإنه في الواجب أولى وأقدم مما في الممكن^(٤)، وهو نوع من امتو طى العام، فالمتواطئ العام هو دلالة اللفظ على قدر مشترك بين أفراد، فإن تساوى أفراد فيه فهو المتواطئ الخاص، وإن انفصلا فيه فهو المشتك^(٥).

٣- اللفظ المشترك: هو اللفظ الواحد الذي يطلق على موجودات محتلفة بالحد والحقيقة، صلافاً متساوياً، كالعين تطلق على العين باصره ويبع الماء وفرص الشمس^(٦)، ويسمى المشترك اللفظي

أما المشترك المعنوي، فهو اللفظ الموضوع بمعنى يشمل ذلك المعنى أشياء محتلفة، كاسم الحيوان يتناول لإنسان والفرس وغيرهما وهو المتحرك بالإرادة^(٧)، وقد يتساوى أفراد في معناه، وقد يتفاوت المعنى بينهم^(٨)

(١) انظر معيار العلم ص ٥٥، محك النظر للقراني ص ١٨-١٩

(٢) انظر التعريفات ص ٢٥٢، معيار العلم ص ٥٢، محك النظر ص ١٨ المبين للأمتي ص ٧٠-٧١، الإحكام للأمتي ٢٩/١، الإيضاح لقوانين الاصطلاح لأبي الجوزي ص ١٥ مجموع المتناوى ٢٠/٢٧، روضة الناظر وجه المظنر لأبي قدامة ٥٣/١.

(٣) انظر مجموع المتناوى ٤٤٢/٢٠

(٤) انظر التعريفات ص ٢٧ معيار العلم ص ٥٣، لإحكام للأمتي ٣٩/١ المبين ص ٧١ المعجم الفلسفي تبين بسبب ٣٧٨٢٢

(٥) انظر الرد على المبتدئين ص ١٥٦، ٥٧، التدمرية ص ١٣٠ مجموع المتناوى ٣٢٦/٥

(٦) انظر معيار العلم ص ٥٢، محك النظر ص ١٩، الإحكام للأمتي ٤١/١، روضة الناظر ٢٣/١، المبين ص ٧١، الإيضاح لقوانين الاصطلاح ص ٤، مجموع المتناوى ٢٠/٤٢٧، التعريفات ص ٢٩

(٧) انظر، الجليات ص ١١٨-١١٩

(٨) انظر الرد على المبتدئين ص ١٥٥، بتصرف

وبين ابن رشد فائدة معرفة المشترك اللفظي فيقول: لمعرفة الاسم لمشارك مع ما تقدم ثلاث مفاع: المنفعة الأولى: الإيضاح والبيان، و المنفعة الثانية: ألا يكون السائل والمجيب يتحاطبان في معيين متباينين وهما يظان أنهما يتخاطبان في معنى واحد، والمنفعة الثالثة: ألا يعتد السامع ولا القائل في القياس^(٩)

(١) تخصص منطق، أرسطو ٦/٢٧٥.

القول بأن ألفاظ الصفات مشترك لمضي،

ونهب بعض النظار المتأخرين، إلى أن بعض صفات الله مقولة بالاشتراك اللفظي^(١)، وشبهتهم تفادي الوقوع في تشبيه الخالق بالمخلوق، وزعموا أن هذا مسلك التنزيه، وبسببه لعامة المتكلمين، ومن أشهر ذلك قولهم إن الوجود مقول بالاشتراك اللفظي، فردد عليهم من خلال اصطلاحهم، وتقسيماهم، ومن وجوه الرد عليهم أولاً: يقال لهم: انكلي به أنواع منه المتواطئ والمشكك، والاتفاق في أفراد المشكك هو في القدر المشترك وهو معنى عام في ذهن، وتتغير أفرادها بما يميز بعضها عن بعض. مع اتفاقنا أن انكلي يستحيل وجوده في الخارج مشتركاً فيه. وبسبب الاتفاق في نفاظ الصفات بين لخالق تعالى والمخلوق مشترك لفظياً ثانياً: كيف أعرف المعنى المراد في حق الله إذا كان مشتركاً لفظياً، ولم يرد ما يبين ذلك في الكتاب أو السنة

ثالثاً: أن نفاظ الوجود وغيره من الصفات لم يذكر مع لألفاظ المشتركة في معاجم اللغة ومعرفته المشترك اللفظي تكون عن طريق كتب اللغة لا سيما الألفاظ بني لها أصل في لغة العرب وليست مولدة، وكتب اللغة لم تذكر ذلك لافي صفة الوجود ولا غيرها. رابعاً: في مشترك اللفظي المعنى محتمة تمام، ولذلك كل سبب يقترح لمعنى محدد ويأبى المعاني الأخرى، أما صفت الله فليس فيها مفرد مشترك، والسياق يدل على المعنى انكلي العام مع أن قدر التمييز الذي يحص الله وهو الكمال المطبق، الذي تدل عليه آيات الصفات لغة العرب، ولم يؤثّر عن لصحابة ذكر معان مختلفة لصفات الرب عن المعنى المعروف بها في اللغة

خامساً: أنهم قالوا بالمشترك المعنوي كي لا يتمق لخالق مع المخلوق في المعنى العام، ولكن المعنى الذي نتقّلوا إليه موجود في المخلوق، وهكذا أي معنى آخر سببقتلون إليه سيكون موجوداً في المشاهد حوساً، لا يمكن معرفة المعنى العام للفظ إلا من خلال رؤية المعنى به أو رؤية ما يتفق معه في المعنى الكلي العام، وإلا فلا يمكن فهم اللفظ، فهم فروا من شيء وقعوا في نظيره.

(١) انظر: محصل افكار المتأخرين، للزكري ص ٥٤ العواطف في علم الكلام للإيجي ص ٤٦، ٤٧

شرح المصايد ٣٠٧/١ - ٣٠٨، ٣٢٢



سادساً: قولهم يستلزم أن تكون ألفاظ الصفات غير مفهومة على الإطلاق، لأنها لو فهمت فالعبي انعام سيكون منتهوداً، وهذا مرفوض عندهم.

سابعاً: أن هذا قول شاذ، يقول شيخ الإسلام رحمه الله: "أن قول جمهور الطوائف من الأوليين والآخرين إن هذه الأسماء عامة كلية، سواء سميت متواطئة أو مشككة، ليست المصا مشتركة اشتراكاً مصيافاً فقط، وهذا مذهب المعتزلة والشيعة والأشعرية والكرامية وهو مذهب سائر المسميين أهل السنة والجماعة والحديث وغيرهم إلا من شد^(١) كما أن نفسه عن الأشعري وغيره غير صحيح، يقول شيخ الإسلام رحمه الله: "وبما جعله مشتركاً شريطة من المأخزين، لا يعرف هذا القول عن طائفة كبيرة، ولا بنار مشهورين، ومن حكى ذلك عن الأشعري كما حكاه الزاوي فقد غلط، فإن مذهب الزاوي وعامة أصحابه أن الوجود اسم عام ينقسم إلى قديم وحادث، ولكن مذهبه أن وجود كل شيء عين ماهيته وهذا مذهب جماهير العقلاء من المسميين وغيرهم، فظن الظن أن هذا يستلزم أن يكون اللفظ مشتركاً"^(٢)، وقال: "وهذا العمل غلط عظيم عن بقوة عنه فإن هؤلاء متفقون على أن هذه لأسماء عامة مواضعه، كالتواضع العام الذي يدخل فيه المشكك، تقبل التفسير والتوزيع، وذلك لا يكون إلا في لأسماء المتواطئة، كما تقول الوجود ينقسم إلى قديم ومحدث، وو جب وممكن"^(٣)

وربما من أسباب هذا الخطأ استخدام لفظ المشترك مع رادة المشترك المعنوي،

فعله البعض بمشترك اللفظي لأنه هو الذي يصرف إليه الدهن عند الإطلاق

ثامناً: أن الفلاسفة وهم أصحاب هذا المصطلح (المتواضع) جعلوه عاماً للمشككة، وهو المتواضع العام، لأن فيه قدراً من الاتفاق مع وجود لتفاصيل، يقول شيخ الإسلام: "والأسماء المشككة هي متواطئة باعتبار القدر المشترك، وبهذا كان المتقدمون من نظار الفلاسفة وغيرهم لا يحصون المشككة باسم بل لفظ المتواطئة يتناول ذلك كله، فالمشككة قسم من المتواطئة العامة وقسيم المتواطئة الخاصة.

(١) منهاج السنة ٥٨٧/٢، وانظر لأقوال في كتب المتكلمين: محصل أفكار المتفنيين والمتأخرين ص ٤١.

الموافق في عم الكلام ص ١٠٤، ٥١، شرح المصا ٣٠٧/١-٣٠٨

(٢) مجموع الفتاوى ٤٤٢/٢٠

(٣) مجموع الفتاوى ٣٣٢/٥



وإذا كان كذلك فلا بد في المشككة من إثبات قدر مشترك كلي وهو مسمى المتواطئة العامة، وذلك لا يكون مطلق إلا في النفس، وهذا مدلول قيسهم البرهاني، ولابد من إثبات النقص وهو مدلول المشككة التي هي قسيم المتواطئة الخاصة وذلك هو مدلول الأقيسة لبرهانية القرابية، وهي قياس الأوس، ولابد من إثبات خاصة الرب التي بها يتميز عما سواه، وذلك مدلول بياته سبحانه، التي يستلزم ثبوتها ثبوت نفسه^(١).

تسعد: أنه مما اشتبه عليهم في مصد الوجود، لقول بأن وجود الرب عين ماهيته. وهذا القول لا يستلزم الاشتراك اللطفي بل يقتضون به يرون أن مصد الوجود متو طيء عام، يقول شيخ الإسلام: "إن طو ثف من النظر قالوا إن إله قلب أن وجود الرب عين ماهيته كم هو قول أهل الإثبات، ومتكفمة أهل الصفات كإبى كلاب والأشعري وغيرهما، يلزم من ذلك أن يكون لفظ الوجود مقولا عليهم بالاشتراك اللطفي، كم ذكره أبو عبد الله الرزري عن الأشعري وأبي لحسين البصري وغيرهم^(٢)، وليس هذا مذهبهم، بل مذهبهم أن لفظ الوجود مقول بالتواطؤ، وأنه يتقسم إلى قديم ومحدث، مع قوتهم إن وجود الرب عين ماهيته^(٣).

عاشرا أن القائلين إن لفظ الوجود مشترك لمطي كالراري مصصرون في ذلك. ومتاقتصون^(٤) يقول شيخ الإسلام: "بل هؤلاء النافلون بأعينهم كأي عبادة الرري وأمثاله من المتأخرين يجمعون في كلامهم بين دعوى الاشتراك اللطفي فقط، وبين هذا التقسيم في هذه الأسماء، مع قولهم أن التقسيم لا يكون إلا في لأماظ المتواطئة المشتركة لفظا ومعنى، لا يكون في المشتركة اشتراك لفظي، ومن جمعها التي نسويها المشككة، لا يكون التقسيم في الأسماء التي ليس بينها معنى مشترك عام، وهذا تناقض هؤلاء الذين هم من أشهر المتأخرين بالنظر والتحقيق لمصلحة الكلام قد صلوا في هذا النقش وهذا البحث في مثل هذا لأصل صلا لا يمع فيه اصعب

(١) الرد على المصطفيين ص ١٥٦ ١٥٧ وانظر: مجموع المتأوى ١١٧/٩

(٢) انظر المطالب العالية من العلم الإلهي سرازى ٢٩٠/١-٢٩١ الحاصل من المحصول شاح الدين الأرموي ٣٢٥/١ شرح المقاصد للفتاوى ٣٢٢/١-٣٢٣

(٣) مجموع المتأوى ٢٠٣/٥-٢٠٤

(٤) انظر تناقض الرري في المحص ص ٤٤ مع قوته في المطالب العالية ٢٩٠/١-٢٩١ المباحث المشرقية

١٠٦/١-١٠٧



العوام، وذلك لما تلقوه من بعض أهل المنطق من القواعد المسددة التي هي عن يهدي
والرشد حادثة^{١٣}.

وبهذه الردود وغيرها يتبين بطلان القول بالاشتراك اللفظي، أو التواصل الحاص في
صفات الله، وأن الصواب أنف من المواضع المشكك.

* * *



المبحث الثالث أثر فهم الحقيقة والمجاز:

الحقيقة، هي "اللفظ المستعمل فيم وضع له، وقد يراد به المعنى الموضوع للفظ الذي يستعمل اللفظ فيه"^(١)، وقيل "حقيقته هي اللفظ المستعمل فيم وضع له" ولا في الاصطلاح الذي به التخاطب"^(٢).

المجاز هو "ما استعمله العرب في غير موضوعه"^(٣)، وقيل هو "كل لفظ تجوز به عن موضوعه وصح نفيه عنه"^(٤)، وقال الخطيب القروي عن معجزة "هو اكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به يتخاطب على وجه يصح، مع قرينة عدم إرادته"^(٥).

وتظهر صفات المجاز من خلال تعريفه وهي:

- ١- أنه الاستعمال غير الأصلي للفظ
 - ٢- أنه يحدث بقرينة يدل على إرادته،
 - ٣- أنه يصح نفيه عن موضوعه
 - ٤- أن يكون الاستعمال لمجري صحيحاً ووارداً في لغة العرب.
- ولن نتحدث هنا عن الخلاف حول وجود المجاز في السعة، بل الذي يهمنا هو الخلاف في دحوه باب الصفات.

الخلاف حول صفات الله هل هي حقيقة أم مجاز:

حتمت الصوائف حول صفات الله، هل هي حقيقة أم مجاز، والشبهة لدى المخالفين هي الخروج من الاتفاق اللفظي بين صفات الخالق والمخلوق، ولئلا يقعوا في الشبهة المذمومة، وكانت الأقول كالآتي.

(١) مجموع الفتاوى ٥/٢٠٠.

(٢) انظر الإحكام للأمزي ٥٢/١، شرح مختصر الروضة لطوفي ١/٨٤، العدد في أصول الفقه للفاصي أبي يعلى ١/١٧٢، يرشاد المحول نلشوكاني ص ٤٩

(٣) المستقصى في أصول الفقه ١/٣٤١

(٤) العدد للفاصي أبي يعلى ١/١٧٢.

(د) أي عدم زيادة المعنى الأصلي

(٦) الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القرطبي ٢/٣٩٤

القول الأول، قول صائفة من المعتزلة كأبي العباس لئلاشي (٢٩٣) من شيوخ المعتزلة أن ألقاظ الصفات حقيقة في الخالق مجاز في المخلوق.

قول الثاني، قالت طائفة من الجهمية و باصية و ملاسمة بالعكس هي مجاز في الخالق حقيقة في المخلوق

القول الثالث، وقال جماهير صوائف هي حقيقة في الخالق والمخلوق، وهذا قول طويف اسطر من معتزلة و لأشعرية و الكرامية و مقهاء و هل الحديث و ابصوفية. وهو قول ملاسمة لكن كثير من هؤلاء يتناقص فيقر في بعض صفاتها حقيقة. و يبارع في بعضها بنسبه لامة الجميع^(١)

ولا يلزم من كونها حقيقة في الخالق والمخلوق أن يقع التماثل، بل الاتفاق في المعنى انكلي العام، وعند لتخصيص ينمرد الخالق بكمال صفة الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه، مع عدم علمنا بالكيف و لمخبري ماله من نقص وضعف مشهور

وكثير من القائلين بأن صفات لله مجاز إنما قالوا ذلك بناء على مذهبهم في تمي الصفات، حيث إن جعل لصفة مجاز هو يعني لحقيقتها بمقصودة، يقول شيخ الإسلام، "ومن المعلوم باتفاق المسلمين أن لله حي حقيقة عليم حقيقة، قدير حقيقة سميع حقيقة، بصير حقيقة، إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته، وبعك يكر ذلك الملاسمة البطنية، فيقولون طبق عليه هذه الأسماء ولا نقول إنها حقيقة، وغرضهم بذلك جوار صيها"^(٢)

الرد على القائلين بأن صفات الله مجاز:

أولاً: أنه إذا وصف لله نفسه بصفة، أو وصفه به رسول، فصرفه عن ظاهرها للاتق بجلال الله سبحانه، وحقيقته المضمومة منها، إلى باطن يخالف الظاهر، ومجاز يباين الحقيقة. لا بد فيه من أربعة أشياء^(٣)،

١- أن يكون اللفظ مستعملاً بذلك المعنى المجازي في لغة العرب، وإلا فيمكن أن يميل أن يفسر أي صفة بأي معنى سأل به وإن لم يمكن له أن يفسر في اللغة

(١) انظر، الرد على المصطفين ص ١٥٦ مجموع الفتاوى ١٤٦/٩

(٢) مجموع الفتاوى ٣١٨/٣ ٣١٩

(٣) انظر، مجموع الفتاوى ٦/٣٦٠-٣٦١ بصرف



٢- أن يكون معه دليل يوجب صرف النمط عن حقيقته بن مجاز.

٢ ن يسلم الدليل الصرف عن معارص، ولا فإذا قام دليل شرعي يبين أن الحقيقته مرادة امتنع تركها، ثم إن كان هذا الدليل نصاً قاصداً لم يلتمت إلى نصيصه، وإذا كان المعترض صاهراً فلا بد من الترجيح

٤- أن الرسول إذا أراد بكلامه خلاف ظاهره، ومصد حقيقته، فلا بد أن يبين بأمة أنه لم يرد حقيقته، وأنه أراد مجازاً، لاسيما في مسائل الاعتماد، فإنه سبحانه وتعالى جعل القرآن بيانا ساساً، وشفاء لما في الصدور، وأرسل الرسل ليبين للناس ما يرسل إليهم، وليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، ولئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل، ويمتنع أن يحجبهم على دليل خفي لا يستنبطه إلا أفراد قلائل من الناس.

يقول بن عبد البر: "ومن حق الكلام أن يحمل على حقيقته حتى تنشق الأمة أنه أريد به المجاز، إذ لا سبيل إلى اتباع ما نزل إليهم من ريتاً إلا على ذلك، وإنما يوجه كلام الله عز وجل إلى الأشهر والأظهر من وجوهه، فالحق يفسح من ذلك ما يجب به لتسليم، ويوسع ادعاء المجاز لكل مدع ما ثبت شيء من العبارات، وجل الله عز وجل عن أن يخاصب إلا بفهمه العرب في معهود مخاطبتهم مما يصح معناه عند السامعين"^(١)

ثانياً، إن كل ما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله فهو حق على حقيقته لا يجوز دعاء المجاز فيه، لأن الحقيقة هي الأصل وهي التي يستمد منها المعنى المجازي والمعنى الذي دل عليه النمط بطريق الحقيقة أكم من المعنى الذي دل عليه بصريق المجاز، فكأن نواجب إذا إثبات الكمال لله تعالى، يقول شيخ الإسلام: فمن ضل أن الحقيقة إنما تتناول صفة العبد المخوق المحدث دون صفة الخالق كان في غاية الجهل، فمن صفة الله أكمل وأتم وأحق بهذه الأسماء الحسنى، فلا نسبة بين صفة العبد وصفة الرب، كما لا نسبة بين ذاته وذاته، فكيف يكون العبد مستحق للأسماء الحسنى حقيقة، فيستحق أن يقال له عالم قادر سميع بصير، والرب لا يستحق ذلك إلا مجازاً، ومعلوم أن كل كمال حصل للمخوق فهو من الرب سبحانه وتعالى، وبه العمل لأعلى، فكأن كمال حصل للمخوق فالحالقي أحق به، وكل نقص تنزه عنه المخلوق فالحالقي أحق أن يبره عنه"^(٢)

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عبد البر ١٣١/٧

(٢) مجموع الفتاوى ٢٠١/٥، وانظر: الصواعق المرساة على الجهمية والمعتضة لأبي القيم ١٥١٣/٤



ثالثاً: أن صرف اللفظ من الحقيقة إلى مجاز يحتج إلى قرائن معلومة تدل عليه ولا سبيل إلى تنكّر القرائن فيما يتعلق بعالم الغيب ومنه باب الصفات، لأنه غير مشهود لها، لذا يجب الاحتكام إلى كتاب الله وسنة رسوله دون تصرف أو تحريف سمعي، يقول ابن عبد البر: "وما غاب عن العيون فلا يصح دوو بحقول إلا بخبر، ولا خبر في صفات الله إلا ما وصف نفسه به في كتابه، أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، فلا يتعدى ذلك إلى تشبيه أو قياس أو تمثيل أو تنظير، فإنه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، قال أبو عمر: هذه أسس مجمعون على إقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على حقيقة لا على المجاز"^(١).

رابعاً: أن الفلاسفة ومن تبعهم يزعمون أن ظاهر الكتب السماوية هو التمثيل^(٢)، ومعلوم أن القول بالتمثيل كمر، فكيف يحاسب الله تعالى عباده بما يفهمون منه التمثيل، وهو ينههم عنه، وإن لا يفهموا من النص شيئاً خيراً من أن يفهموا منه معنى باطلاً^(٣) خامساً: أن القول بالمجاز في صفات الله يعني أن الجميع على عهد رسول الله سمع يفهمون من نصوص الصفات إلا معنى باطلاً مع أنهم حملة الدين ومفسروه.

سادساً: أن مناقب المجاز في صفات الرب متناقضون، يقول شيخ الإسلام: "إن كثيراً من هؤلاء يتناقض فيمر في بعضها به حقيقة كاسم الموجد وسمي الذات وحقيقته وبحودك، ويدفع في بعضها يشبهه به بجميع والقول فيما نده بصير نقول فيم ثبته ولكن هو قصوره فرق بين المتماثلين، ونفي الجميع يمنع أن يكون موجداً"^(٤)، والخلاصة أن القول بالمجاز في صفات الله هو حقيقة التعصب ولفي، وأنه لا يصح شرعاً ولا عقلاً وغة

(١) التمهيد لابن عبد البر ١٤٥/٧

(٢) انظر الأصحوة في المعاد لابن سينا ص ٩٨-١٠٣

(٣) انظر حول هذا المعنى التذمير المأخذ الثالثة ص ٦٩

(٤) الرد على المصطفيين ص ١٥٦، وانظر مجموع الفتاوى ١٤٦/٩

المبحث الرابع: أثر فهم الواحد بالعدد والواحد بالنوع

الواحد بالعدد: يعرف ابن سينا الواحد بالعدد بأنه الذي لا ينقسم إلى أعداد بها معية^(١). ويقول الأمدى: "فأما الواحد بالعدد مطلقاً، ويسمى الواحد بالذات، فعارة عما لا يقبل الانقسام والتجزئة في نفسه"^(٢).

واحد بالنوع يعرفه ابن سينا بأنه الذي لا ينقسم في النوع^(٣). ويقول ابن رشد: "إن ما هو واحد بالنوع فليس هو واحد بالعدد أصلاً، لأن الواحد بالنوع مما يصدق أقل ذلك على اثنين بالعدد"^(٤). وقال الأمدى: "وأما الواحد بالنوع، فقد يقال على ما كان تحت كلي هو نوع له، كما يقال على زيد وعمروهما واحد بالنوع"^(٥). ويسمى الواحد لا بالشخص، ويعرف بأنه من حيث مفهومه واحد، ولكنه كثير من جهة الانطاق على الأفراد كإسحاق^(٦).

والواحد بالعدد، والواحد بالنوع، مصطلح حادث من قبل الفلاسفة. وذلك عند حديثهم عن كثرة والوحدة. ثم استخدمه بعدهم المتكلمون، ووجدوا لفظ الواحد بالعدد هو مستعمل كثيراً عند فلاسفة والمتكلمين، بينما يعبر عنه شيخ الإسلام - رحمه الله - باللفظ أكثر دقة وهو الواحد بالعين، كما استخدم أقل السنة هذه المصطلحات لرد عليهم فيم، وقعدوا فيه من شبهات. وقد استخدم بعض الطوائف مفهوم الواحد بنوع، وواحد بالعدد، في تطبيقات غير صحيحة حول حقيقة وجود الرب وأسمائه وصفاته، وقد رد أهل السنة عليهم من خلال التمييز بين الواحد بالعين والواحد بالنوع، ومن هذه الطوائف:

١- المتكلمون:

كالاشعرية و كلابية ومن وفهم في قولهم إن الأمر هو عين الخير والهي، حيث شبه عليهم الكلام فظوه واحداً لا أنواع له، وأن الأمر والهي والخير صفات له. واعتقدوا أن الكلام واحد بالعين لا بالنوع، مما أفصى بهم إلى هذا لقول الفاسد^(٧).

(١) انظر: النجاة لابن سينا ٧٦/٢ معيار العلم للحرالي ص ٣٢٩، شرح المقاصد لمتناري ٣٢/٢.

(٢) المنبهي لابندي ص ١١٤، وانظر: التفسير العيسمي للدكتور عليها ٤٤٥/٢.

(٣) انظر: النجاة ٧٦/٢ معيار العلم ص ٣٣٨.

(٤) التفسير ما بعد الصبغة لابن رشد ص ٥٥٠، وانظر: موسوعة مصطلحات الفلسفة عند العرب ص ٩٨٥.

(٥) المنبهي ص ١١٤، وانظر: المعرقات لأراغب ص ٨٥٧، بصائر ذوي التمييز للفيروزباني ١٧١/٥.

(٦) انظر: كشاف اصطلاحات العلوم والفنون للشمسوي ١٤٦٥/٢، المعجم العيسمي للدكتور الجمي ص ٣٧٤.

(٧) انظر: درء التعارض ١٢٥/٧، مجموع الفتاوى ٢٦٨/١٣.

فصفات الله و وحدة من حيث دلالتها على الذات، ومن حيث كونهها صفات كمال،
ومحتملة من حيث المعنى، فلكل لحظ معناه الخاص به

٢- أهل وحدة الوجود:

أهل الوحدة استملوا من قلوبهم أن الوجود واحد بالعين، وأن الله موجود، إلى القول
بأن وجود الله عين هذا الوجود الواحد، يقول ابن عربي: "أن الحق المزمع هو بحقيق
المعشيه، وإن كان قد تمير لخلق من الخالق، فالأمر بحال المخلوق و لأمر المخلوق
الحال كمن عين واحدة لا، بل هو العين الواحد وهو يعين لكثرة"^(١)، وقد
فصل ذلك في بقية كلامه بما لا يمكن نقله بهشاعته، وكلامه صريح الكبر، وهم قد ضلوا
من عدة وجوه:

١- عدم لتفريق بين الواحد بالنوع وواحد بالعين، حيث أن الوجود واحد بالنوع،
كثير بالعدد، لا كما اعتقدوا

٢- أنه اشتبه عليهم وجود الخالق بوجود المخلوق حتى ضلوا وجوده وجوده،
للاتفاق في مص الوجود، وهذا أكبر اشتبه وقع للبشر، ولم يعلموا أن الاتفاق في
لمعنى الكلي العام لمص الوجود، وعند الإضافة يتميز الله تعالى بكمال الوجود،
عن ضعف المخلوق ونقصه"^(٢)

٣- هذا من الملاحدة، منتسبين للصوف من سن الحادة تحت شبهات، فلاسفة
والمتكلمين، حيث قالوا بوحدة الوجود، وأن وجود الله عين وجود المخلوقات
تعالى الله عن قولهم، وقاس ذلك على قول الفلاسفة والمتكلمين السابق، بأن
لصمة هي الأخرى والصمة هي الموصوف

يقول شيخ الإسلام: "فجاء ابن عربي وابن سبعين، والقوسوي، وبحوفهم من الملاحدة
فقالوا: إذا جز أن تكون هذه الصمة هي الأخرى، والصمة هي الموصوف، جاز أن يكون
الموجود الواجب القديم الخالق هو الموجود الممكن المحدث المخلوق، فقالوا: إن وجود
كمن محبوق هو عين وجود الخالق، وقالوا بوجود و حد، وهم يفرقوا بين الواحد بالنوع
والواحد بالعين، كما لم يفرق أولئك بين كلام الواحد بالعين وكلام الواحد بالنوع"^(٣)،
وقولهم لوصوح كمره وصلاله، لا يحتاج طالة في إبطاله، ولا يخفى ما فيه من مغالطة
وسمسة، ومحالة لتعلم الصوري.

(١) قصص الحكم ص ٧٧

(٢) انظر حول هذه الردود التذميرية ص ١٠٧ درء التعارض ١/٢، مجموع الفتاوى ١٣/٥٩٧-٥٩٨، ١٣/١٩٧

(٣) مجموع الفتاوى ١٣/٥٩٦.



المبحث الخامس: النظر إلى مصدر اللفظ:

تنقسم ألفاظ لعقيدة بالنظر إلى مصدرها إلى نوعين،

١- نوع جاء به الكتاب ولسنة فيجب على كل مؤمن أن يقر بموجب ذلك، فيثبت ما أثبتته الله ورسوله، وينمي ما ناهى الله ورسوله^(١)

ومن قواعد أهل السنة أنه يجب الإيمان باللفظ لأسماء والصفات سواء عرفها معناها أم لم نعرف، يقول شيخ الإسلام: "القاعدة الثانية: أن ما أحبر به الرسول عن ربه ﷻ فإنه يجب الإيمان به سواء عرفنا معناه أو لم نعرف، لأنه الصادق المصدوق، فمن جاء في الكتاب والسنة وجب على كل مؤمن لإيمان به وإن لم يفهم معناه وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها، مع أن هذا الباب يوجد عامته مصوصاً في الكتاب والسنة، متفقاً عليه بين سلف الأمة"^(٢)

وقد يكون اللفظ مشرووعاً ولحن المعنى الذي أرادته المتكلم باطل^(٣)، وهذا كثير عند النجاة، حيث يصلحون سلف، لكن يؤوؤونه إلى معنى باطل لا دليل عليه، فيبين بمعنى الصحيح، ويرد عليه بمعنى البطل.

٢- النوع الثاني هي الألفاظ التي ليست في الكتاب والسنة، ولا اتفق السلف على فهمها وإثباتها، فهذه ليس على أحد أن يوافق من ناهى أو أثبتت حتى يستفسر عن مراده، فإن أراد بها معنى يوافق حبر الرسول آخريه، وإن أراد بها معنى يخالف حبر رسول بكره ثم التعبير عن تلك المعاني إن كان في ألفاظه شتيه أو إجمال عبر بغيرها، أو بين مراده بها، بحيث نحصل تعريف الحق بالوجه الشرعي^(٤)، يقول شيخ الإسلام وما سارع فيه المتأخرون، بها وإثباتاً، فليس على أحد بل ولا له أن يوافق أحداً على إثبات لفظ أو فهمه حتى يعرف مراده، فإن راد حقاً قبل وإن أراد باطلاً ردت وإن اشتمل كلامه على حق وباطن لم يقبل مطلقاً ولم يرد جميع معناه، بل يوقف اللفظ ويمسر المعنى^(٥).

(١) ينظر مجموعة الرسائل والمسائل، لابن تيمية ٤٢٤/٣ التدمرية ص ٦٥، درء التعارض ٢٤١/١

(٢) التدمرية ص ٦٥-٦٦ وانظر: درء التعارض ٢٤١/١-٢٤٢

(٣) انظر درء التعارض ٢٩٦-٢٩٧

(٤) انظر مجموعة الرسائل والمسائل، لابن تيمية ٤٢٤/٣ التدمرية ص ٦٥-٦٦ درء التعارض ٢٤١/١-٢٤٢

(٥) التدمرية ص ٦٥-٦٦، وانظر درء التعارض ٢٤١/١-٢٤٢



وإدّ كان من يطلق ألفاظاً محتثةً مجتمعةً معارضةً لنشرع بها بذكره، أو ممن لا يمكن أن يرد إلى التشريعة أو ممن يدعي أن الشرع خطاب الجمهور، وأن المعمول الصحيح يدل على باطل يخالف الشرع، وبحودسك فهو لا إن تمكن نفس معانيهم إلى العبارة الشرعية كان حسناً، وإن لم يمكن مخاطبتهم إلا بلبثهم فبيان صلالهم، ودفن صلالهم عن الإسلام بلغتهم أولى من الإمساك عن ذلك لأجل مجرد سمط، فيقع في محوره صلاق هذه الألفاظ لا جر اصطلاح ذلك الباقي وبعبته، وإن كان لمصطلق لها لا يستجير إطلاقها في غير هذا المقام^(١)

وأما التعبير بعبارات صحيحة، وإن لم تكن في الكتاب والسنة، فلا يكره إذا احتيج إليه، فالإمام أحمد لا يكره إذا عرف معاني لكتاب والسنة أن يعبر عنها بعبارات أخرى، إذا احتيج إلى ذلك، بل هو قد فعل ذلك، بل يكره المعاني المبتدعة، مما خاض أساس فيه من الكلام في القرآن، والرؤية، والقدر، والصفات، لا بما يوافق لكتاب والسنة وأثار الصحابة والتابعين^(٢).

* * *

(١) انظر: درء التعارض ١ / ٢٣١

(٢) انظر: درء التعارض ٧ / ١٥٥

الخاتمة

في نهاية هذا البحث الموجز، أخص أهم النتائج التي توصلت إليها،
أولاً؛ أهمية العناية بمفهم المصطلحات، وتحديد معانيها، بمفهم المقصود منها، والرد
على من يحالف المعاني الصحيحة في ذلك.
ثاني أن الملائمة وضعوا اصطلاحات وتقسيمات من ضمن المنطق عندهم وعموا
إنها بعضهم نذهب عن الخط في فكر ومع ذلك وقعوا في مافضاض هسة. مما يدل على
أن المعاصر هو التمسك بكتاب الله وسنة رسوله، وأن لصحيح من مصطلحاتهم هو
وسيلة لهم، لا يعصم عن الرلل.
ثالثاً؛ العلاقة بين اللغة وعقيدته، وأهمية الرجوع للغة العرب من أجل فهم المعاني
وتفسيرها، بعد الرجوع سكتاب والسنة
رابعاً؛ أن ما يعلق عبي الله مما لا يدل شرعياً عليه لا ينبغي قبوله أو رفضه، بل يوقف
اللفظ ويفصل المعنى، فيمثل المعنى الصحيح ويرفض المعنى الباطل.
هذه بعض لنتائج لتي توصلت إليها، وأسأل لله تعالى التوفيق والهداية، وأن يعصو
عما فيه من نقص أو حلل.
واحر دعوا يا الله الحمد لله رب العالمين.

* * *



فهرس المصادر والمراجع:

- الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، تحقيق الدكتور سيد الجميلي، الناشر دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، للشوكاني، تحقيق محمد سعيد البذري، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- الأضحية في المعاد، لابن سينا، تحقيق الدكتور حسن عاصي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.
- الألفاظ المستعملة في المنطق، للفارابي، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، الطبعة الثانية.
- الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية جمع ودراسة، بحث دكتوراه للدكتور ه أمال العمرو.
- الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، تحقيق د محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٢هـ.
- الإيضاح لقوانين الاصطلاح لابن الجوزي، تحقيق د. فهد السدحان، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، الرياض، ١٤١٢هـ.
- بصائر ذوي التمييز إلى لطائف الكتاب العزيز، للفيروز آبادي، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، مصر.
- بغية المراتد في الرد على المتفلسفة وقرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحلول والاتحاد، لابن تيمية، تحقيق الدكتور موسى الدريش، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- التدمرية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق الدكتور محمد بن عودة السعوي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- التعريفات، للجرجاني، تحقيق عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- تفسير ما بعد الطبيعة، لابن رشد، تحقيق مورييس بويج، بيروت، دار المشرق، ١٩٧٣م.
- تلخيص منطق أرسطو لابن رشد، تحقيق د. جبرار جهامي، دار الفكر اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

- تهافت الفلاسفة، للغزالي تعليق محمود بهجو، دار الألياب، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
- التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي، تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفکر، دمشق، الطبعة الأولى-١٤١٠هـ
- الحاصل من المحصول في أصول الفقه لتساج الدين الأرموي، تحقيق عبد السلام أبو ناجي، جامعة قازيونس، بنغازي، ١٩٩٤م.
- دره تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية.
- الرد على القائلين بوحدة الوجود، لعلي بن سلطان القاري، تحقيق علي رضا بن عبد الله بن علي رضا دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- الرد على المنطقيين، لشيخ الإسلام ابن تيمية، إدارة ترجمان السنة، الطبعة الثانية ١٣٩٦هـ.
- روضة الناظر وجنة المناظر، لابن قدامة المقدسي، ومعها شرحها نزهة الخاطر العاطر، لابن بدران، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- الشامل في أصول الدين، لأبي العالي الجويني، الكتاب الأول، كتاب الاستدلال، تحقيق هلموت كلوفر، دار العرب، القاهرة، ١٩٨٨-١٩٨٩.
- شرح مختصر الروضة، للطوفي، تحقيق الدكتور عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- شرح المقاصد، للفتازاني، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- الصاحب، لابن فارس، تحقيق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ١٤١٤هـ.
- الصواعق المرسلة على الجهمية ولمعطة، للإمام ابن القيم، تحقيق الدكتور علي الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى، تحقيق الدكتور أحمد سمير المباركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
- فصوص الحكم، لمحيي الدين ابن عربي، تحقيق د.أبو العلا عفيفي، دار الكتاب العربي، بيروت.

- فقه النوازل، للدكتور بكر أبو زيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- فلسفة الروح، المجلد الثاني من فلسفة هيجل، تأليف ولتر ستيس، ترجمة د. إمام عبد الفتاح، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٥، دار التنوير، بيروت.
- كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، الناشر سهيل كيدمي، لاهور، باكستان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- الكليات، لأبي اليقفاء الكفوي، تحقيق الدكتور عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- المباحث المشرقية، للفخر الرازي، تحقيق محمد المعتصم بالله، دار الكتب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين، للأمني، تحقيق حسن محمود الشافعي، الناشر مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب الشيخ عبد الرحمن بن قاسم، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، تم الطبع بإدارة المساحة العسكرية بالقاهرة، ١٤٠٤هـ.
- مجموعة الرسائل والمسائل، لابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
- مجموعة فتاوى ابن تيمية الكبرى، طبعة دار المنار، ١٤٠٨هـ.
- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، للفخر الرازي، مراجعة طه عبد الرؤوف سعد، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- محك النظر في المنطق، للغزالي، تحقيق محمد بدر الدين النعساني، دار النهضة الحديثة، بيروت، ١٩٦٦م.
- الحدود لابن سينا ضمن كتاب المحطّاح الفلسفي عند العرب، للدكتور عبد الأمير الأعسم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م.
- المطالب العالية من العلم الإلهي، للفخر الرازي، تحقيق الدكتور أحمد حجازي السقا، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- المعجم العربي الأساسي للناطقين بالعربية ومتعلميها، تأليف مجموعة من العلماء، الناشر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لاروس.
- المعجم الفلسفي، للدكتور جميل صليبا، الشركة العالمية للكتاب، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢م.

- المعجم الفلسفي، للدكتور عبد المنعم الحفني، الدار الشرقية، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- معيار العلم في المنطق، للغزالي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان داوودي، دار القلم دمشق، الدار الشامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- متاهج السنة النبوية، لابن تيمية، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- الموافقة في علم الكلام، لعبد الرحمن الإيجي، عالم الكتب، بيروت.
- الموسوعة الفلسفية، للدكتور عبد المنعم الحفني، دار ابن زيدون، بيروت، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى.
- موسوعة مصطلحات الإمام فخر الدين الرازي، للدكتور سميج دغيم، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٦.
- موسوعة مصطلحات جامع العلوم تقديم د. رفيق العجم، تحقيق د. علي حروج، نقل النص الفارسي إلى العربية د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية د. محمد العجم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.
- موسوعة مصطلحات الفلسفة عند العرب، إعداد الدكتور جيزار جهامي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
- النجاة في المنطق والإلهيات، لابن سينا، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

* * *